البعد المجالي للتنمية المحلية في ولاية ميلة بين البرامج القطاعية والديناميكية الاقتصادية الجديدة.

لمياء دباش

كلية علوم الأرض ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر

تاريخ الإستلام 2016/11/22– تاريخ القبول 2017/05/24

الملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة أهمية البعد المجالي في سياسة التنمية المحلية، علما أن الجزائر تعتمد على وحدات إدارية أساسية: البلدية والولاية. تشرف هذه الوحدات على مجالات يحددها القانون، كل وحدة لها هيئة منتخبة وميزانية وتسمى جماعة محلية. لكن غالبا ما تفتقد هذه الوحدات إلى الانسجام المجالي، ونقصد بذلك عدم تطابق المجال الاداري والمجال الوظيفي. وتعتبر ولاية ميلة، ميدان دراستنا، من الولايات التي تعاني من تفكك مجالها الإداري، حيث تضم مجالين وظيفيين يتميز كل واحد منهما بديناميكية متفاوتة. وغالبا ما تنتج عن هذا الوضع تناقضات مجالية تتحول إلى عوائق تعطل التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المجال الوظيفي، المجال الإداري، إعادة تركيب المجالات الإدارية، ميلة.

Résumé

Cet article s'intéresse à la politique de développement locale en Algérie dans sa dimension spatiale, sachant que l'État s'appui sur des unités administratives de base : la commune et la wilaya. Ces unités commandent des territoires définies par la loi. Appelée collectivité locale, chaque unité dispose d'un exécutif élu et d'un budget. Or, il arrive souvent que ces unités souffrent d'incohérence spatiale, due à des chevauchements entre leurs espaces fonctionnels et leurs espaces administratifs. La wilaya de Mila, objet de cette étude, est une des wilayas qui souffre de ce type de problème. Cette situation se traduit souvent par des contradictions spatiales, qui entravent le développement local.

Mots clés : développement local, espace fonctionnel, espace administratif, recomposition des territoires, Mila.

Abstract

The present paper is interested on local policy of development in Algeria in its spatial dimension, given that the state relies on basic administrative units: the municipality and the province. These units control the territories defined by law. Called local community, each unit has an elected executive and a budget. However, it often happens that these units suffer from spatial incoherence due to the overlap between their functional areas and administrative areas. The wilaya of Mila, the object of this study, is a wilaya which suffers from such a problem. Such a situation often results in spatial contradictions that hinder local development.

Keywords: local development, functional area, administrative area, recomposed territories, Mila.

المقدمة

المجال الوظيفي مفهوم اهتم به الجغرافيون في الجزائر خلال الثمانينات، خاصة أعمال مجموعة من الأساتذة الباحثين من معهد علوم الأرض بقسنطينة [1]، حين كانت الدولة تبحث عن أحسن الأطر الإدارية التي تعتمد عليها لتحقيق التنمية. ومن بين هذه الأطر، الوحدات الإدارية الأساسية المكونة للمجال الإداري الجزائري، البلدية والولاية، حيث قامت الجزائر بتعديل التقسيم الإداري الموروث عن الاستعمار مرتين (1974 و1984)، ساعية إلى تقريب الإدارة من المواطن، ووضع وحدات إدارية منسجمة. وقد يبدو اليوم أن مفهوم المجال الوظيفي قديم ولا جدوى من دراسته، لكن الظاهر أنه من عيوب التقسيم الإداري الحالي للجزائر هو عدم توافق المجال الإداري مع المجال الوظيفي لبعض البلديات والولايات الجزائرية. فإذا كانت البلدية كوحدة قاعدية للحياة، لا تعاني كثيرا من هذا الإشكال، فإن الولاية تحمل العديد من التداخلات الوظيفية والتناقضات الناتجة عن سوء تركيبها الإداري، كولايات الطارف وأم البواقي وميلة في شمال شرق الجزائر، على سبيل المثال.

اخترنا ولاية ميلة كحالة دراسية لبحثنا لأنها تتميز بتركيبة مجالية متفاوتة، لا تعكس حقيقة مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث تضم الولاية مجالين مختلفين: ميلة–ڤرارم–فرجيوة، وشلغوم العيد–تاجنانت. يتميز كل مجال بشخصية جغرافية متميزة ويقع كل واحد تحت تأثير مجال وظيفي مختلف .

ويحق لنا أن نتساءل هل يمكن تحقيق التنمية المحلية ضمن وحدة إدارية عناصرها متناثرة بين عدة مجالات وظيفية؟ ومن خلال دراسة حالة ولاية ميلة بإمكاننا أن نتساءل كذلك هل أدمج البعد المجالي ضمن سياسة التنمية المحلية في الجزائر؟ أم أن التنمية المحلية عبارة عن برامج تنموية مبعثرة، تفتقد إلى خطة شاملة ولم تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات المحلية؟ تساؤلات نحاول الإجابة عنها بإبراز ديناميكية المجالين الإثنين، وتحليل البرامج التنموية التي استفادت منها الولاية خلال عشر سنوات (1999–2008). ولتحقيق هذه الأهداف، سوف نعتمد على المعطيات الأولية التي جمعناها في إطار رسالة الدكتوراه التي نحن بصدد إنهائها، بالإضافة إلى عدة تحقيقات ميدانية قمنا بها خلال سنة 2013.

1. ولاية ناشئة:

تهدف عمليات التقسيمات الإدارية التي قامت بها الجزائر سنتي 1974 و1984 إلى خلق وحدات منسجمة على المستوى الوطني وذلك بمحو الفوارق الجهوية الناتجة عن الاستعمار وترقية بعض المدن إلى مصاف مقرات لولايات، وتكليفها بتنمية مجالاتها الإدارية الجديدة من خلال توزيع عادل للبرامج التنموية، والسهر على مردودية الاستثمارات مهما كان نوعها. ومن بين أهداف التقسيم الإداري كذلك، فك العزلة عن المناطق التلية الجبلية، مثل ولايات تيسمسيلت، وسوق أهراس، وميلة. ومن أولويات الدولة كذلك خلق أقطاب صغيرة من شأنها تخفيف الضغط على المتروبولات الكبرى، ميلة وأم البواقي بالنسبة إلى قسنطينة، وعين تموشنت بالنسبة إلى وهران [2]. لكن سعي الدولة وراء تحقيق الانسجام على المستوى الوطني، نتج عنه مشاكل وتناقضات على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث شُكلت بعض الولايات الجديدة من أجزاء مجالية غير منسجمة سواء بسبب تداخل المجالات الوظيفية التي تخلقها المدن الكبرى المجاورة أو بسبب ظهور ديناميكيات محلية مرتبطة بفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة. وأحسن مثال على هذه الديناميكيات المحلية الناشئة بروز بعض المدن المتوسطة في شمال شرق الجزائر. تحولت هذه المدن منذ بداية التسعينات إلى أقطاب تجارية ذات إشعاع وطني ودولي، كمدينة العلمة التابعة إلى ولاية سطيف ومدينتي عين فكرون وعين مليلة التابعتين لولاية أم البواقي ومدينة تاجنانت التابعة لولاية ميلة [3]. فإذا كانت مدينة العلمة تنتمي إلى المجال الوظيفي لسطيف، مقر الولاية التابعة لها إداريا، وعين فكرون وعين مليلة تنتميان طبيعيا إلى ولاية أم البواقي، بالإضافة إلى أن هتين المدينتين تقعان على نفس المحور الاقتصادي الذي

يربط قسنطينة بأم البواقي، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمدينة تاجنانت، التابعة إداريا لولاية ميلة ووظيفيا لمجال قسنطينة– سطيف. ويبدو أن تاجنانت تدير ظهرها إلى مقر الولاية ميلة لتخرج بذلك من مراقبتها. كما أن لمدينة تاجنانت امتداد جغرافي مع شلغوم العيد، بحكم قرب المسافة بينهما (20 كم)، وامتداد اقتصادي مع مدينة العلمة التي تكون معها مجالا وظيفيا نشيطا جدا. فكيف تتعامل ميلة مع هذا الواقع الجغرافي؟ وهل يمكن أن تحقق تنمية محلية شاملة إذا كانت لا تسيطر كليا على مجالها الإداري؟ ولفهم هذا الوضع، لابد من التوقف عند أهم المميزات الجغرافية لهذه الولاية الناشئة محاولين إبراز نقاط ضعفها ونقاط قوتها والتناقضات المجالية التي تحملها.

تمت ترقية مدينة ميلة إلى مقر ولاية خلال التقسيم الإداري لسنة 1984، والظاهر أن ترقيتها لم يكن سوى اعترافا بالوزن الحضاري لميلاف Milev الرومانية، التي يعود تأسيسها إلى عام 256 ميلادي، وقد كانت إحدى القواعد العسكرية التي كانت تحمي سيرتا. أما خلال الاستعمار الفرنسي فكانت ميلة مقرا لبلدية كاملة الصلاحيات (1880)، ومقر دائرة (1957) بنفس الإسم، وقد كانت ميلة منذ القدم تشرف على حوض زراعي غني، ولم يتعدى مجال نفوذها حدود هذه الوحدة الطبيعية.

بلغ عدد سكان مدينة ميلة أكثر من 66 ألف نسمة سنة 2012[1]، وتميزت بديناميكية ديموغرافية سريعة غداة ترقيتها إلى مقر ولاية، حيث بلغت معدلات النمو السنوي فيها أعلى مستوياتها، حوالي 7% سنة 1987، بالإضافة إلى حدوث تحول وظيفي بفضل تطور وظائفها الإدارية. وكانت ميلة قبل ترقيتها إلى مقر ولاية، تشرف على دائرة تابعة إلى ولاية قسنطينة. تكونت الولاية الناشئة من ثلاث أجزاء إدارية، حيث ضمت دائرة شلغوم العيد السهلية وبلدياتها (شلغوم العيد، واد العثمانية، تاجنانت وتلاغمة) التي كانت تابعة إلى ولاية قسنطينة، وضمت دائرة فرجيوة وبلدياتها (فرجيوة، رواشد، واد النجا وبوحاتم) التي كانت تابعة إلى ولاية جيجل، في حين تخلت عن بلديتي بن زياد وبوجريو لفائدة ولاية قسنطينة.

والظاهر أن هذه الأجزاء الإدارية المركبة لولاية ميلة تطابق ثلاث أوساط طبيعية مختلفة.

2. ثلاث أوساط طبيعية متنوعة:

يتميز المجال الطبيعي لولاية ميلة بالتنوع بسبب موقعها الانتقالي بين منطقتين فيزيائيتين مختلفتين، المنطقة الجبلية للأطلس التلي في الشمال، ومنطقة السهول العليا في الجنوب، وتضم ثلاث أوساط طبيعية: الوسط الجبلي في الجهة الشمالية للولاية، والوسط السهلي في الجهة الشرقية، ووسط الأحواض في الجهة الوسطى (شكل رقم 1). تغطي المنطقة الجبلية الجزء الشمالي للولاية وتعد الأكثر تضرسا وارتفاعا، وتضم سبع بلديات (حمالة، شيقارة، ترعى باينان، عميرة اراس، تسالة لمطاي، تسادان حدادة، مينار زارزة). تمتد هذه المنطقة على مساحة أكثر من 500 كم² أي ما يعادل 14 % من المساحة الإجمالية للولاية، وتضم أكثر من 130 ألف نسمة سنة 2012، أي 16 % من إجمالي سكان الولاية. تساهم هذه المنطقة المحدودة زراعيا بنسبة ضعيفة في منتوج الولاية الزراعي، وذلك لتميزها بالارتفاع وشدة الانحدارات. في حين تشكل منطقة الأحواض والتلال المنطقة الوسطى للولاية، وهي أهم منطقة من حيث المساحة والسكان. تمتد هذه المنطقة على مساحة تقدر بأكثر من 1200 كم²، أي ما يعادل 35 % من المساحة الإجمالية للولاية، وتضم ستة عشرة بلدية (ميلة، فرجيوة، يحي بني قشة، عين البيضاء حريش، العياضي برباس، بوحاتم، دراجي بوصلاح، رواشد، تيبرقنت، واد النجاء، الزغاية، احمد راشدي، ، عين التين، سيدي خليفة، قرارم قوقة، سيدي مروان)، وتضم حوالي 380 ألف نسمة سنة 2012، أي ما يقارب نصف سكان الولاية (47%). تتميز منطقة الأحواض والتلال بأجود الأراضي الزراعية ذات التربة الفيضية، مما ساعدها على تنويع إنتاجها الزراعي، حيث تمثل البقول الجافة أكثر من 55%، وتمثل الحبوب أكثر من 35%، في حين تمثل الأشجار المثمرة أكثر من 54%[2]. تتميز منطقة

[1] Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila, 2012 édité en mars 2013

[2] Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila, 2012 édité en mars 2013

الأحواض والتلال بأجود الأراضي الزراعية ذات التربة الفيضية، مما ساعدها على تنويع إنتاجها الزراعي، حيث تمثل البقول الجافة أكثر من 55%، وتمثل الحبوب أكثر من 35%، في حين تمثل الأشجار المثمرة أكثر من 54%. ويتميز المجال الذي ينتمي إلى منطقة السهول العليا الشرقية بانبساط طبوغرافي، ويمتد على مساحة تتعدى 1700 كم² من المساحة الإجمالية للولاية أي ما يعادل أكثر من 50% ، وتضم أكثر من 310 ألف نسمة سنة 2012 أي ما يعادل 37% من إجمالي سكان الولاية، موزعين على تسع بلديات (شلغوم العيد، وادي العثمانية، عين ملوك، تاجنانت، أولاد خلوف، بن يحي عبد الرحمان، تلا غمة، المشيرة، واد سقان). كما تتميز منطقة السهول العليا بتربة كلسية خفيفة وبموارد مائية جوفية معتبرة، وهذا ما جعلها تستحوذ على 65% من إنتاج الخضروات و56% من إنتاج الحبوب في الولاية.

شكل رقم 1: أهم المجالات الطبيعية الكبرى لولاية ميلة

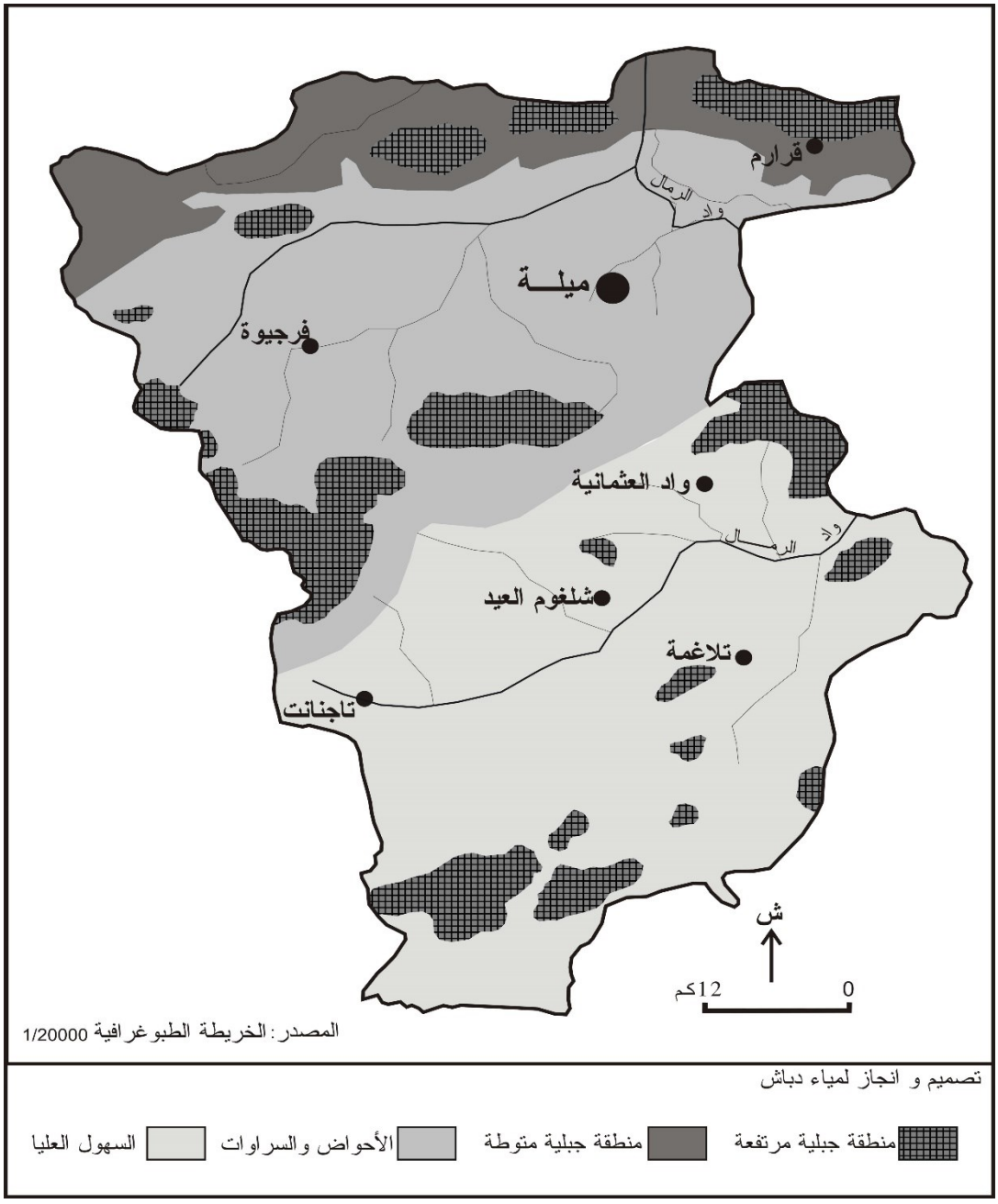

تنوع الأوساط الطبيعية يعني تنوع المؤهلات والموارد الطبيعية، خاصة الفلاحية، بدليل أن كل المؤشرات تدل على أن ولاية ميلة، ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، حيث وفرة وتنوع منتجاتها الزراعية. وما سوق شلغوم العيد للخضر والفواكه، وهو أكبر سوق على مستوى الشرق الجزائري، إلا دليل على مكانة الولاية الزراعية. ومن جانب آخر، تضم ولاية ميلة أكبر سد في الجزائر (سد بني هارون، حوالي 900 مليون م^3)، يستفيد من مياهه أكثر من 4 مليون نسمة (آفاق 2030) وسقي حوالي 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، في خمس ولايات (ميلة، قسنطينة، خنشلة، باتنة وأم البواقي)، بفضل أكبر نظام لتحويل المياه في الجزائر [4].

3. ازدواجية الاقتصاد المحلي للولاية :

من الواضح أن ولاية ميلة تتوفر على ثروات طبيعية متنوعة، لكن يبدو أن الولاية تعاني من عدم انسجام مجالها الإداري بسبب تداخل مجالين وظيفيين. يتميز كل مجال بديناميكية مختلفة، حيث يطبع المجال الوظيفي الأول الذي تشرف عليه ميلة، ديناميكية محلية، ويضم فرجيوة وقرارم. يغطي هذا المجال منطقتي الجبال والأحواض الداخلية، وينتمي إلى المحور الاقتصادي قسنطينة–جيجل. في حين يتميز المجال الوظيفي الثاني الذي تنشطه مدينتي شلغوم العيد وتاجنانت بديناميكية مرتبطة بالعولمة. يغطي هذا المجال نطاق السهول العليا، وينتمي إلى محور قسنطينة–سطيف. ولتحديد هذين المجالين الوظيفيين وتأكيد هذه الفرضية اعتمدنا على نوعين من المؤشرات: مؤشرات تدل على الديناميكية الديموغرافية لأهم التجمعات السكانية (شكل رقم 2)، ومؤشرات تدل على الديناميكية الاقتصادية لهذه التجمعات.

استفادت مدينة ميلة غداة ترقيتها إلى مقر ولاية من عدة تجهيزات وهياكل إدارية وفرتها لها الدولة لكي تؤدي وظيفتها الجديدة على أحسن وجه. تحولت ميلة على إثر هذه الترقية الإدارية، وفي ظرف قصير، من مدينة صغيرة لم يتعد عدد سكانها 17000نسمة سنة 1977 إلى مدينة متوسطة، بلغ حجمها الديموغرافي 63000 نسمة سنة 2008، أي أن عدد سكان المدينة تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال ثلاثين سنة.

بتحول وظيفتها تحول محتواها الاقتصادي، من مدينة تستمد ثرواتها من الزراعة إلى مدينة يغلب عليها الطابع الخدماتي، حيث توفر البلدية حاليا حوالي 21000 منصب شغل، 54 % منها تابع للقطاع الخدماتي (الإدارة 31%، التجارة 23 %)، ما يؤكد وظيفتها الإدارية. ولا يوفر قطاع الفلاحة سوى 8 % من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها البلدية. أما النشاطات المنتجة الأخرى كالصناعة والحرف فلا تمثل سوى 1%[3]. كما دعمت ميلة في وظيفتها الخدماتية حين استفادت من مركز جامعي سنة 2008، يضم حوالي 4000 طالب، أدخلها هذا التجهيز مجموعة المدن الجامعية الجزائرية.

تساعد مدينة ميلة في مهمتها الإدارية كل من قرارم في الجهة الشرقية وفرجيوة في الجهة الغربية. تتميز مدينة قرارم بموقعها على المحور الاقتصادي قسنطينة–جيجل، وهي أقرب إلى سد بني هارون من ميلة. لكن الظاهر أن اقتصاد مدينة قرارم أصبح يعاني بسبب تحويل الطريق الوطني رقم 27 خارج المدينة، في المقابل زاد ارتباطها بميلة لقرب المسافة بينهما (15 كم). رغم هذا بقيت المدينة تتطور بفضل تنقل سكانها من أجل العمل في حركات يومية نحو المدن الكبرى المجاورة كقسنطينة وجيجل. أما فرجيوة فتشرف على حوض يعاني من عزلة لبعده عن كل المحاور الاقتصادية الكبرى التي تقطع الولاية، حيث تتميز المدينة بتجارتها المحلية، خاصة سوقها الأسبوعي، بالإضافة إلى ظاهرة تنقل تجار فرجيوة إلى المدن الكبرى المجاورة كقسنطينة وسطيف وجيجل.

[3] Centre des techniques de l'information et de la communication (2008), Monographie de la wilaya de Mila, 1ère partie, 55 pages.

شكل رقم 2: توزيع أهم التجمعات السكانية لولاية ميلة حسب عدد السكان والرتب لسنتي 1977 و2008

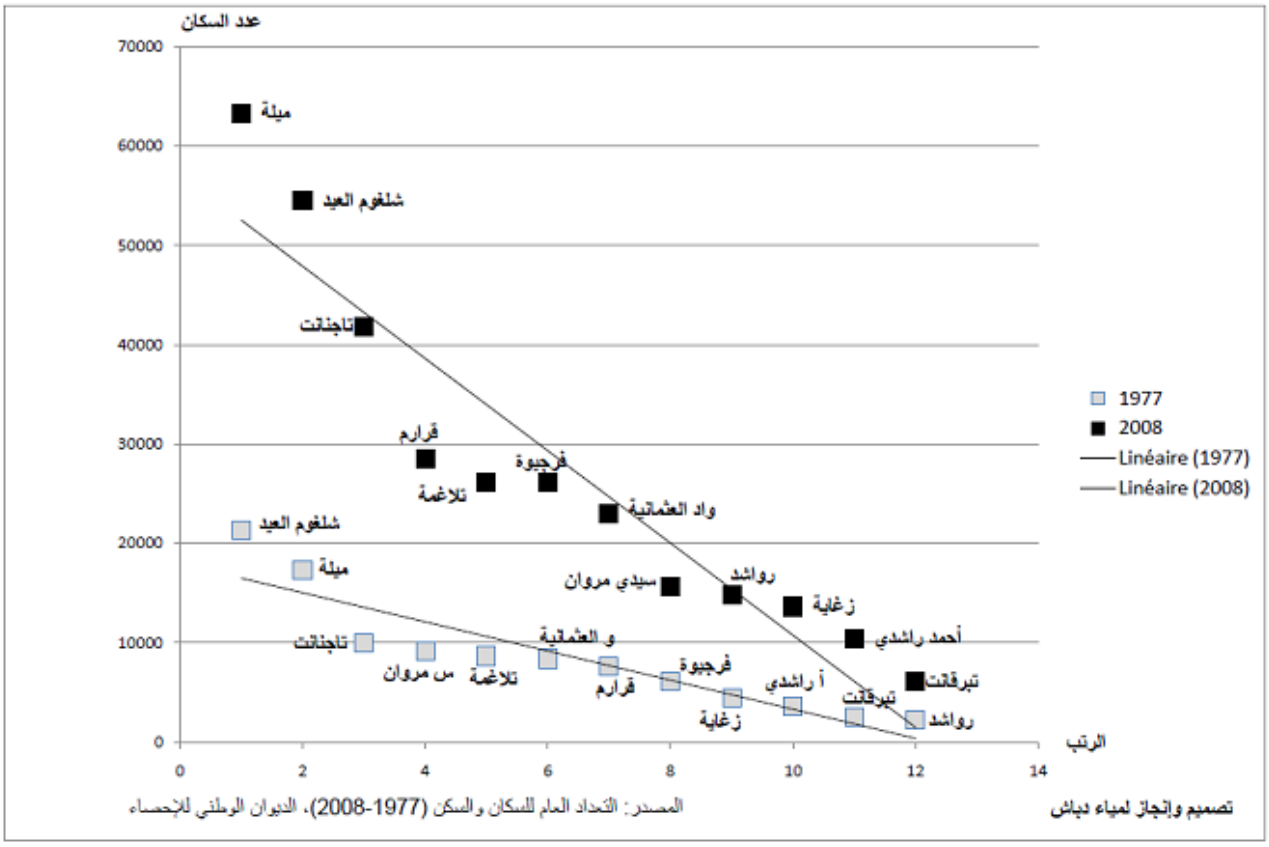

قبل 1984، كانت مدينة شلغوم العيد تحتل المرتبة الأولى على مستوى الولاية من حيث عدد السكان (شكل رقم 2)، تدل هذه الرتبة على الوزن الاقتصادي للمدينة. اشتهرت شلغوم العيد بديناميكية تجارها، مكانة اكتسبتها بفضل موقعا على أهم محور اقتصادي في شمال شرق الجزائر الذي يربط قسنطينة بالجزائر العاصمة مرورا بسطيف. وهو نفس المحور الذي ساعد على بروز تاجنانت كقطب تجاري كبير مرتبط بالاستيراد. فمنذ تخلي الدولة الجزائرية على احتكار التجارة الخارجية في بداية التسعينات، اختصت تاجنانت إلى جانب عين مليلة (ولاية أم البواقي) في تجارة قطع غيار السيارات. وبقي نشاطها الاقتصادي يتوسع ويتنوع إلى أن أصبحت أكبر سوق للسلع المستوردة على المستوى الوطني، يعرف بسوق الليل (حوالي 13 هكتار). يقصده التجار والزبائن من كل أنحاء الوطن، وحتى من تونس. تضاعف عدد سكان مدينة تاجنانت أكثر من أربع مرات خلال ثلاثين سنة، حيث انتقلت من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة بعد شلغوم العيد وميلة.

4. أبعاد التنمية المحلية، برامج قطاعية وغير منسجمة:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في أوروبا وبعض الدول المتقدمة خلال الثمانينات، ويهدف إلى مساعدة الأقاليم التي لم تستفد من المخططات الوطنية والقطاعية، وهذا بتثمين مؤهلاتها المحلية [5]. وتعد الجزائر من بين دول العالم التي أدركت أهمية سياسة التنمية المحلية كوسيلة للتخلص من ظاهرة التباين المجالي بين أقاليمها، حيث سخرت إمكانيات مالية هامة عن طريق برامج تنموية، خاصة لفائدة المناطق المحرومة. ويمكن تصنيف برامج التنمية المحلية في الجزائر إلى ثلاث فئات. تهدف الفئة الأولى إلى تنمية التجهيزات العمومية، وتهدف المجموعة الثانية إلى ترقية النشاطات الاقتصادية، بينما ترمي الثالثة إلى تحقيق تنمية مدمجة، حيث تقوم مشاريعها حول إشكالية دقيقة وبمشاركة كل الفاعلين المحليين بما فيهم ممثلو المجتمع المدني.

استفادت ولاية ميلة من الفئات الثلاث، وقد اعتمدنا على فترة عشر سنوات (1999-2008) لدراسة أهم البرامج المنجزة ومدى فعاليتها على أرض الواقع، ورصد أهم المشاكل التي تعيق عملية التنمية في الولاية.

اخترنا من الفئة الأولى، أي من برامج تنمية التجهيزات العمومية، البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، لأنه يعد بحق رافعة هامة للتنمية المحلية بحكم الحجم المالي والمادي لمشاريعه والتي من شأنها أن تغير من وضعية قطاع ما أو مجال ما. وهو البرنامج القادر على الاستجابة لطموحات مجموعة من البلديات دفعة واحدة، من منطلق تكفلّه بالمشاريع التي تعجز عن إنجازها المخططات البلدية للتنمية.

استفادت ولاية ميلة خلال الفترة (1999-2008) من غلاف مالي فاق 55 مليار دينار جزائري لتمويل أكثر من سبعمائة عملية في قطاعات التجهيز المختلفة. والملاحظ أن التركيز خلال هذه الفترة كان موجها للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، وقطاعات التربية والتكوين والفلاحة والري، حيث استحوذت هذه القطاعات على 72 % من الغلاف المالي الكلي.

وقد سمح هذا البرنامج بتحسين شبكة الطرق وزيادة حصة كل فرد من المياه الصالحة للشرب وتحسين ظروف التمدرس (25 تلميذ/قسم)[4]، حيث خصصت لهذه القطاعات الحيوية ثلاثة أرباع ميزانية البرنامج. كما شغلت الورشات التي تم فتحها عند إنجاز المشاريع، العديد من العمال ولو بصفة مؤقتة، بينما وفرت المرافق العمومية المنجزة مناصب عمل دائمة.

ومن أهم البرامج التي طبقت في الفئة الثانية وأكثرها "شعبية"، برنامج تشغيل الشباب الذي أوكل إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث استفادت ولاية ميلة خلال نفس الفترة من إنشاء 1142 مؤسسة مصغرة بمعدل 2،5 منصب شغل لكل مؤسسة، واستحوذ قطاع الخدمات والنقل على 48 % من مجموع المشاريع المنجزة.

واخترنا من الفئة الثالثة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، بصفتها أداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي التي وضعتها الجزائر. وقد استفادت ولاية ميلة من مجموعة من المشاريع الاقتصادية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية خاصة المعزولة، من خلال خلق آفاق جديدة للتشغيل ورفع المداخيل، إضافة إلى توفير الخدمات الأساسية، مع التأكيد على مبدأ البناء التصاعدي للمشاريع الجوارية بمشاركة كل الفاعلين المحليين. لكن يتضح من المعطيات التي تحصلنا عليها أن أغلبية المشاريع الجماعية قطاعية الطابع (83% من اجمالي الميزانية) وقد خصصت لقطاعات الطرق والري والغابات والسكن الريفي. أراد القائمون على تنفيذ هذه المشاريع دعم القطاعات التي تضررت بفعل الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء، الغابات، الطرق، والمؤسسات التربوية. أما المشاريع الفردية فهي متنوعة وتمس تحسين الإنتاج الفلاحي بكل أنواعه، لكنها لا تمثل سوى 17% من إجمالي الميزانية المخصصة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

لكن الظاهر، ورغم مجهود الدولة الرامي إلى تدعيم كل القطاعات، أن تعدد الفاعلين في التنمية المحلية وعدم انتظامهم في إستراتيجية موحدة من شأنه أن يقلص من نتائج هذه البرامج.

5. التوفيق بين المجال الإداري والمجال الوظيفي:

عندما يطرح إشكال التداخل بين المجال الإداري والمجال الوظيفي، يصبح المخططون أمام خيارين، إما إجراء تعديلات على المجال الإداري، يا إما وضع إستراتيجية لتقوية التبادلات بين المجالين، وهذا بإزالة العوائق التي تحول دون ذلك. أما الحل الأول فهو مستبعد حاليا في الجزائر، ولا بد أن يدخل ضمن تقسيم إداري شامل، يبقى أن الحل الأمثل بالنسبة إلى ولاية ميلة هو توجيه برامج التنمية المحلية بهدف تحقيق تكامل بين المجالين، بتعزيز المجالات القوية ودعم المجالات الضعيفة.

لكن حاليا، يتضح جليا أن برامج التنمية المحلية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات التي تطبع المجالات المراد تنميتها. ولإبراز هذا البعد لا بد من دراسة المجالات الوظيفية في تقاطعاتها وتكاملها وتناقضاتها، لتتحدد

[4] Monographie de la wilaya de Mila, www.andi.dz/PDF/monographies/Mila.pdf

الإشكالات المطروحة التي تعيق التنمية. تتحول هذه الإشكالات إلى أهداف تنموية لا تتحقق إلا بوضع إستراتيجية على المدى القريب والبعيد [6]. وهذا ما تفتقده البرامج التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة خلال الفترة المدروسة، حيث اهتمت هذه البرامج بتنمية بعض القطاعات، دون أخرى، وهذا حسب ما تحتاجه كل بلدية. ولم تخضع هذه البرامج إلى استراتيجية شاملة وواضحة، تضع البلديات ضمن مجالاتها الوظيفية، خاصة وأن ولاية ميلة تتميز بتداخل مجالين وظيفيين.

ومن هنا يصبح من أهم أهداف التنمية المحلية في ولاية ميلة هو خلق تكامل بين المجالين، بتقوية الروابط بينهما وتشجيع التبادلات ودمج المجالات التي تعاني من عزلة جغرافية ولا تستفيد من ديناميكية المجالات النشيطة. ولتفسير رؤيتنا، قمنا بتصميم شكل مبسط يوضح التركيبة الحضرية لولاية ميلة وأهم المحاور الاقتصادية التي تقطع الولاية، مع إضافة المحاور التي يجب أن تخلق لدمج المجالين.

شكل رقم 3: التركيبة الحضرية لولاية ميلة وأهم المحاور الاقتصادية التي تقطعها

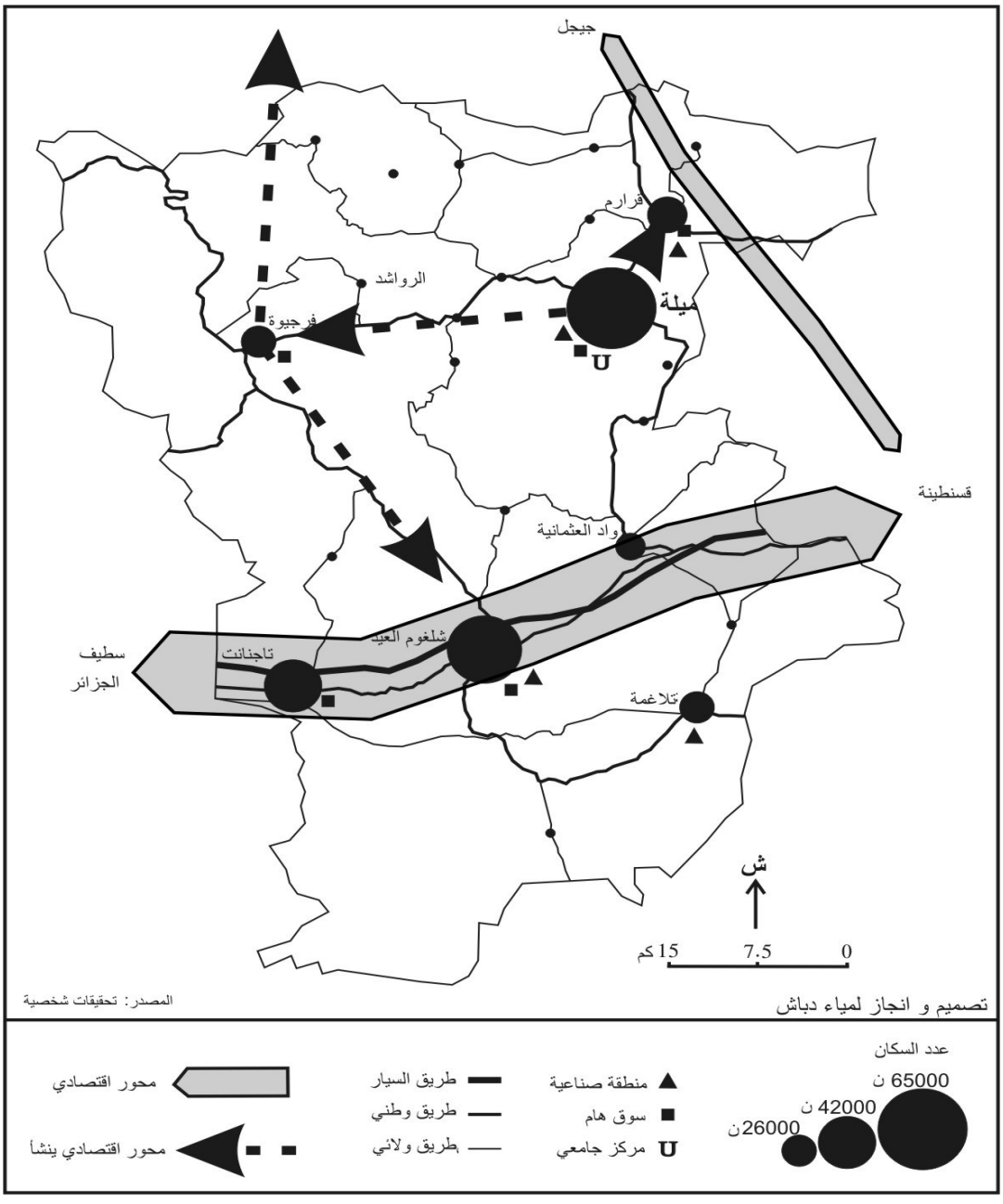

يوضح الشكل رقم 3 وقوع منطقة الأحواض الداخلية والجبال على هامش المحاور الاقتصادية الكبرى التي تقطع الولاية. يتغذى الاقتصاد المحلي لهذه المنطقة من نشاط فلاحي يغلب عليه الطابع التقليدي، بسبب غياب المستثمرات الحديثة، رغم توفر الأراضي الزراعية ومياه السقي (سد بني هارون). ينشط مجال هذه المنطقة محور ضعيف النشاط، مكون من ثلاث مدن، ميلة، فرجيوة وقرارم، بالإضافة إلى إحدى عشر تجمعا سكانيا. في حين ينفصل مجال السهول العليا عن قلب الولاية، ويتميز بديناميكية مرتبطة بالتبادلات شرق غرب، لا علاقة له بمجال الأحواض الداخلية والجبال. وتعتبر أهم مدن مجال السهول العليا أسواق ذات مستوى وطني (شلغوم العيد) ودولي (تاجنانت)، ومناطق لنشاط صناعي في تطور بفضل استثمارات خاصة (تلاغمة، وواد سقان).

يصبح واضحا أنه من أولويات التنمية المحلية هو العمل على دمج المجالين، بخلق محورين لدمج المجالين. يمتد المحور الأول من شلغوم العيد إلى غاية جيجل، مرورا بفرجيوة، وينطلق المحور الثاني من فرجيوة نحو قرارم، مرورا بميلة. تعتمد هذه المحاور المقترحة على الطرق السريعة، لتقريب المسافات، وفتح أسواق جديدة، وجلب الاستثمارات. لتصبح ولاية ميلة قلبا للمثلث الاقتصادي، التي تكون رؤوسه الأقطاب الحضرية الثلاثة، قسنطينة، جيجل، وسطيف، خاصة وأن الدولة تعمل على دعم هذا المثلث ، بفضل ميناء جنجن ومصنع الحديد والصلب لبلارة بمنطقة الميلية.

خاتمة :

تقود مدينة ميلة منذ 1984 مجالا ولائيا مركبا من ثلاث أجزاء إدارية، كانت تابعة لولايات أخرى. منحتها هذه التركيبة تنوعا في مواردها الطبيعية، ومكنتها من تطوير نشاطاتها الاقتصادية بالاعتماد على إمكانياتها المحلية. ولعل أبرز قطاع اشتهرت به هذه الولاية الفتية، قطاع الفلاحة، حيث تضم أكبر سوق للخضر والفواكه على مستوى الشرق الجزائري. كما تضم في الوقت ذاته قطبا تجاريا ذو إشعاع وطني ودولي، قطب تاجنانت الذي اشتهر بتجارة الاستيراد. يرتبط نشاط هذا القطب بمحور اقتصادي نشيط يضم مدينة العلمة وبدرجة أقل مدينة شلغوم العيد، وبالتالي يدير ظهره إلى مقر الولاية، ميلة. أعطى هذا الوضع لولاية ميلة ازدواجية اقتصادية، وتقاطع لمجالين وظيفيين، أعطت للتنمية المحلية بعدا مجاليا قويا، لا بد على المخططين من أخذه بعين الاعتبار.

غير أن دراستنا للبرامج التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة خلال الفترة ما بين 1999 و2008 ، تبين عكس ذلك، حيث كانت هذه البرامج قطاعية وغير منسجمة. ثم أن تعدد المتدخلين في عمليات التنمية، حال دون وضع مشاريع تنموية مدمجة، أو بمعنى آخر لم يراع فيها البعد المجالي بما يحمله هذا المفهوم من مميزات جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية للمنطقة المراد تنميتها. وبإمكاننا التأكيد أن ولاية ميلة لم تسجل أي مشروع مبني على إشكالية محددة، بحيث تهدف كل العمليات المسجلة إلى معالجة هذه الإشكالية، مهما تعدد المتدخلون. كأن يسجل مشروع لفك العزلة على المناطق الجبلية، ليس بشق الطرقات فحسب، بل بتثمين مواردها الطبيعية والبشرية وتطويرها لتثبيت سكانها وتحسين مستواهم المعيشي، أو أن يسجل مشروع يهدف إلى مرافقة المجالات النشطة وتدعيمها لتصبح أحواض تشغيل تساعد المناطق التي تعاني من البطالة. ونعني بذلك، وضع سياسة تنموية هادفة، تزيد من قوة المناطق الديناميكية وتقوي المناطق الضعيفة لخلق تكامل اقتصادي بينهما.

المراجع:

[1] Cote Marc, (1982), La wilaya de l'an 2000, analyse et aménagement, revue Rhumel, n°2, 1982, publication de l'Institut des Sciences de la Terre, Université de Constantine

[2] Laib Hafid (1999), Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie, Revue Méditerranée, Tome 91, 1-2-1999. Littoralisation et disparités spatiales Machrek Maghreb. pp. 85-91.

[3] Brahim Benlakhlef, Pierre Bergel, (2012), « les 'nouveaux riches' de l'importation algérienne : des agents de la transformation urbaine ? Étude dans quatre petites villes du nord-est algérien ». Méditerranée n° 116 janvier 2012, pp. 17-24.

[4] Mebarki A. et al., (2008), Le système "Beni-Haroun" (Oued Kebir-Rhumel, Algérie): Aménagements

hydrauliques et contraintes morpho-géologique, www.annalsreview.geo.unibuc.ro/2008/2008_Mebarki&Benabbas.pdf

[5] Landel Pierre-Antoine, 2011, L'exportation du « développement territorial » vers le Maghreb : Du transfert à la capitalisation des expériences, "L'information géographique 75, 4-2011 (2011) 39-57

[6] Bouchetata Ahmed, Le développement local en Algérie : Importance de la formation aux nouvelles approches et à l'utilisation d'outils méthodologiques. http://www.crasc-dz.org/article-894.html

مصادر الإحصائيات :

- Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière (2011), Monographie de la wilaya de Mila

- Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila, 2012 édité en mars 2013

- Journal officiel algérien n° 74-57 du 16 juillet 1974 [archive], décrets n° 74-124 à 74-154 du 12 juillet 1974, fixant les limites territoriales et la compositions des wilayas; consultable sur le site : www.joradp.dz/JO6283/1974/057/F_Pag.htm

- Journal officiel algérien n° 84-67 du 19 décembre 1984 [archive], décret n° 84-365 du 1 er décembre 1984, fixant la composition, la consistance et les limites territoriales des communes, consultable sur le site : http://www.joradp.dz/JO8499/1984/067/F_Pag.htm

-Monographie de la wilaya de Mila, disponible sur internet : ww.andi.dz/PDF/monographies/Mil